حسن أبو يوسف اللويشي

عن عالم الشركاء

حسن أبو يوسف اللويشي

37

حسن أبو يوسف الموسى

عن عالم الشركاء

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

إن المشكل الاقتصادى لم يحل بعد في العالم ، فالمحاولات التى انصبت على الملكية لم تحل مشكلة المنتجين (العمال) فرغم كل المحاولات لا يزالون اجراء وبالرغم من إنتقال الملكية من أقصى اليمين (الملكية الخاصة غير المحدودة) إلى أقصى اليسار (ملكية الدولة) فإن العسف والاستغلال لجهد العمال مازال في استمرار ولهذا جاءت النظرية العالمية الثالثة لتضع بين أيدى البشرية قاطبة حلولا جذرية وعملية لكافة المعضلات السياسية والاقتصادية .

وفي سياق ترسيخ هذه الحلول الجذرية نتناول نقاط عملية بالدراسة ، قصد اثراء الفكر الجماهيرى الجديد بالتوضيح ووضع نقاط موضع العمل منطلقين من ضرورة إيجاد أسلوب عملى تنظيمى يكون موضع التنفيذ الفعلى في اطار ما حدده الفصل الثاني من الكتاب الأخضر (حل المشكل الاقتصادى) الذى استند على الأسس التالية :

1 ـ تحرير الحاجات من أجل تحرير الانسان (في الحاجة تكمن الحرية) .

2 ـ الغاء مجتمع العسف والاستغلال (مجتمع الاجراء) واقامة مجتمع الشركاء .

3 ـ القضاء على عوامل الاستغلال

4 ـ تنظيم الملكية

5 ـ المساواة بين عناصر الانتاج .

6 ـ هدف النشاط الاقتصادى هو الانتاج من أجل اشباع الحاجات .

فمن منطلق الحرص على اقامة قواعد اشتراكية جديدة كما رسمت خطوطها العريضة النظرية الجماهيرية الثالثة نظرية تحرير الحاجات من سيطرة أجهزة وسلطة الاستغلال والعسف والاضطهاد من اقطاع وبرجوازية وأرباب عمل رأسماليين أو هيمنة الدولة كما هو الحال في الكثير من الدول .

تأتى هـذه الدراسة التوضيحية التى تخص الجانب الاقتصادى وتتعلق بثلاث نقاط قد تكون مهمة جداً وان دراستها حتى ولو لمجرد المحاولة ووضع نقاط توضيحية وعملية مهم جداً في هذه المرحلة بالذات وهذه النقاط هى :

(أ) النقطة التى يفضلها الشركاء ومستوى الانتاج

أى كمية الانتاج ونفقات هذا الانتاج أى النقطة المطلوب الوصـول إليها عندما تكون المنشأة قـد وضعت على أساس القدرة المحددة، أى تلك التى يستطيع ادارتها أفراد حيث تضع لها منذ البداية معايير وضوابط يتحدد بموجب هذه المعايير القدرة التى يستطيع أفراد شراكين منتجين تحملها للقيام بانشاء هذه المنشأة الانتاجية الشراكية. حيث ان هناك منشآت إنتاجية ضخمة لا يستطيع القيام بها أفراد لأنها تحتاج إلى رأسمال ضخم وكبير جداً وموازنة تخطيطية يقدر على أساسها الحاجة إلى وجود هذا النوع من المادة المعينة مهما كانت التكاليف والخبرات

العلمية الكبيرة والواسعة . فيقوم المجتمع بانشاء هذا النوع من المصانع العملاقة الضخمة .

(ب) **التوليفة المثلى** لعناصر الانتاج الثلاث ــ منتج ــ رأسمال آلة فايجاد توليفة مثلى لهذه العناصر هو مهم جداً يمكننا من إنتاج السلع (مادة)] بأقل تكاليف .

(ج) **كيفية توزيع العائد** على هذه العناصر الثلاث بالتساوى وبكيفية محاسبية جيدة بحيث توزع الحصص (العوائد) حسب القدرة التى بذلت لهذه العناصر الثلاث

(د) **ماهو الأسلوب** الذى يجب اتباعه وطرق الانتاج السليمة التى هى أساسية واتباعها شىء أساسى فيما يخص المنشأة الانتاجية الاشتراكية حتى نتجاوز العديد من الأخطاء .

أولا :

(أ) النقطة التى يفضل المنتجون عندها الانتاج :

يكون دائماً في أذهاننا إن المجتمع الجماهيرى هو مجتمع إنتاجي أى ان كل أفراد المجتمع الجماهيرى أحرار ولهم مطلق الحرية في أن يختاروا المهنة الانتاجية جماعية أى اتفاق مجموعة من الناس حول انتاج سلعة معينة ومن ثم يتبادلونها مع سلع أخرى ومع منتجين آخرين أو ينالون عوائد هذه السلعة عند بيعها في السوق على أن لا يكون هناك أدني استغلال للمستهلك في السوق وان مبدأ الاستغلال هذا يتنافي نهائيا مع المجتمع الاشتراكى الجماهيرى لأن هناك **أولا :** الأسواق الشعبية المجمعية فان المستهلك سوف يلجأ إليها إذا كان هناك أدني استغلال

ثانياً : لأن هناك مبدأ التبادل أى قد يحصل أن يبادل المنتجون هذه السلعة بسلعة أخرى ينتجها الآخرون من المنتجون في المنشأة الانتاجية الأخرى .

هنا نحاول إن نعرف ماهى النقطة التى يفضلها الشركاء في المنشأة الانتاجية لعدد من المنتجين بعد أن تخلصوا نهائياً من عقد الأنظمة الاقتصادية التعسفية التى تقتل نوازع الابداع في المجالات الانتاجية وذلك باستغلال أرباب العمل سواء كانت دولة أو أرباب عمل كما هو الحال في النظام الرأسمالى عندما يحددون النقطة التى تدرعليهم أعلى الأرباح بأقل تكاليف . وعلى حساب وجهد الشغيلة هنا يتحول المنتجون تحول كمى نـوعى حيث يحددون ذاتهم نقطة الانتاج التى تتناسب مع مقدار مشاركتهم وجهدهم الخاص الذى ينالونه بالكامل دون سرقة من أحد لان وبالأساس قد فقد السارق الذى يسرق الجهد من ساحة الانتاج وحل محله المنتجون ذاتهم .

والنقطة التى يفضلها المنتجون حيث يفضلون الانتاج عندها هى النقطة التى تحقق أعلى انتاج بأقل التكاليف وهى هنا ترتبط ارتباط مباشر بالتوليفة المثلى لعناصر الانتاج «أى الخلطة الانتاجية لوجود أعلى انتاج بأقل التكاليف» والنقطة هذه قد لا نصل إلى تحديدها تحديداً جيداً حيث

تختلف هذه النقطة المراد تحددها عن التخطيطات والرسومات البيانية التى حددتها العلاقات الاستغلالية في النظم الاقتصادية التقليدية .

كما أن الحاجات المتعددة من حيث كونها مشكلة فنية تحتاج إلى موازنة ذات طابع خاص توزع فيه الموارد على استعمالات مختلفة وهي أيضا مشكلة ذات أثر مباشر على احداث علاقات اقتصادية بين مختلف الأفراد والأطراف في المجتمع .

من هنا تتضح ان نقطة التفضيل يتعلق ايجادها بعدة عوامل وعلاقات انتاجية مثل النقطة الحدية والناتج الحدى والناتج المتوسط للانتاج وهذه النقطة نقدرها بصفة عامة قريبة إلى جادة الصواب بالتقاء خط الناتج المتوسط للانتاج مع الناتج الحدى وهذه النقطة أى نقطة التقاء خطى الناتج المتوسط (ن . ج) و(ن . م) توضح وتظهر عملياً على خط التكاليف والمحور السينى والانتاج الكلى الذى يمثله المحور الصادى (ص)

وتكون هذه النقطة كنقطة التقاء دالة على مكان الأفضلية ظاهرة بطبيعة وتكوين عناصر العمل الثلاث اليد المنتجة ورأس المال الذى يوضع لشراء المادة الخام والآلة وعلاقة التوزيع الجديدة في النظام الاقتصادى الجديد كما جاءت به المقولة الفقهية (شركاء لا أجراء)

ونلاحظ ان الدراسات التى تحلل النظرية العالمية الثالثة وخاصة الجانب الاقتصادى ما زالت قاصرة وانه عند ايجاد هذه الدراسات العملية سوف تتضح هذه النقطة التى يفضلها الشركاء في مجال الانتاج أكثر حيث تمتاز بمرونتها وبساطة تكوينها في ظل العلاقات الاقتصادية الجديدة .

حسن أبو يوسف اللموشي

(ب) التوليفة المثلى لعناصر الانتاج في النظام الاقتصادى الجماهيرى الجديد .

السؤال الذى يجب الاجابة عليه هنا هو :

كيف يتمكن المنتجون الشراكيون من اختيار التوليفة المثلى العلمية ؟

وللاجابة هنا نقول بداية وهذا مبدأ أساسى لا اختلاف حوله وهو ان المنتجين سوف يحاولون الحصول على التوليفة المناسبة التى تكون بأقل ما يمكن مــن التكاليف بشرط أساسى يتعلق بضرورة انتاج سلع حسب الشروط والمواصفات المطلوبة في انتاج « السلعة » باختلاف نوعها وشكلها بعيداً عن مظاهر التزييف في أنظمة الانتاج الرأسمالية التى تعتمد اعتماداً كلياً على الدعاية الواهية قصد تزييف واظهار السلعة على غير حقيقتها .

والتوليفة المثلى المطلوبة يعتبر تحديدها شيء ضرورى قبل القيام بالانتاج الفعلى حتى يكون الشركاء على علم تام بالعملية الانتاجية وتحديد عائد كل منتج بعد قيام كل منتج بساعات الانتاج المعينة وبعد ذلك تتم المحاسبة بصورة

علمية ودقيقة . ودائماً نصل إلى هذه النقطة عندما تتحقق لدينا النسب المختلفة لأثمان عناصر الانتاج والانتاج ذاته بين الأفراد الشركاء .

وقد تكون المعادلة التالية صحيحة إلى حد ما عندما نحاول أن نحقق أو نصل إلى هذه النسب المختلفة .

وهذه المعادلة كالآتي :

إنتاجية المنتج أ　　　　انتاجية المنتج ب

انتاجية العنصر الانتاجي أ　　　　انتاجية العنصر الانتاجي ب

انتاجية المنتج ج

= .... الخ

انتاجية العنصر الانتاجي

ونوضح بالأرقام هذه المسألة حتى يسهل علينا فهمها بشكل جيد

— $\frac{1}{2}$ = $\frac{1}{2}$ = $\frac{1}{2}$ = ... الخ

وعند القسمة المتساوية تنتج النتائج التالية : —

= 2 = 2 = 2 .... الخ

وعلى هذا دائماً نحاول جاهدين أن نجعل الخلطة بين عناصر الانتاج تنتج بالتساوى فإذا كانت الخلطة أو التوليفة التى تكونت لم تكن نتائجها متساوية يكون هناك بعض الخلل أو ان عناصر الانتاج لا تكون مدروسة بشكل جيد وهى أى المنشأة محتاجة إلى دراسة دقيقة قصد التدقيق بين العناصر المختلفة من آلة وجهود المنتجين أصحاب هذه المنشأة الانتاجية.

فحتى المحاسب الذى يقوم بالاشراف ومحاسبة عمليات المنشأة يحق له أن يكون أحد الأفراد المنتجين فهو يستطيع أن يوفق بين محاسبة عمليات المنشأة والقيام بالعمل الانتاجى من حين إلى آخر وعند هذا يجب تقدير ساعات عمله المحاسبية بطريقة يتفق عليها المنتجون وهو أحدهم وتضاف هذه الساعات إلى ساعات عمله الانتاجى ويحسب ضمن المنتجون ويدخل في عناصر الخلطة أو التوليفة المثلى للانتاج

وهكذا حال أى شريك داخل المنشأة الانتاجية قد يكلف بالقيام بعمل خدمى هو مهم وضرورى القيام به داخل هذه المنشأة :

(ج) كيفية توزيع العائد على عناصر العمل الثلاث بالتساوى

وبكيفية محاسبية جيدة بحيث يمكن كل منتج الحصول على العوائد التى يستحقها إذا كانت هناك عوائد وعلى أقل تقدير الحصول بكيفية مقنعة على جهده الذى بذله كاملا بالطرق المحاسبية العملية والعلمية .

توزيع الانتاج بين عناصره

ولتوضيح الكيفية التى يتم بها توزيع الانتاج بين العناصر التى قامت بالانتاج هذا طبقاً للحلول الجذرية التى جاءت بها النظرية العالمية الثالثة مقولة (شركاء لا أجراء) نفترض المثال التالى :

نفترض إن هناك منشأة اشتراكية بلغت قيمة انتاجها 45000 د . ل وساهم في هذه العملية الانتاجية وسيلة الانتاج والمادة الخام والمنتجون .

وطبقاً لقاعدة التوزيع الاشتراكية الجديدة كما هى في الفصل الثاني من الكتاب الأخضر إن نصيب كل عنصر من هذه العناصر دائماً يكون الثلث ($\frac{1}{3}$) في الانتاج
وعلى هذا يكون نصيب وسيلة الانتاج (الآلة) 15000 د.ل
نصيب المادة الخام إن كانت راجعة للمجتمع 15000 د.ل
ونصيب المنتجين 15000 د . ل .

وإذا كانت ملكية وسيلة الانتاج والمادة الخام للمجتمع فان نصيب هذان العنصران يرجعان إلى المجتمع أما النصيب الثالث فهو للمنتجين الذين ساهموا في العملية الانتاجية فيوزع بينهم .

ونريد أن نذكر شيئاً مهماً هنا وهو ان المساهمة في العملية الانتاجية قد تختلف من شخص إلى آخر وذلك حسب الخبرة أو المؤهل العلمى والانضباطية في العمل وطبيعة العمل (ذكرت سابقاً) وغير ذلك من عوامل أخرى قد تؤدى إلى زيادة الانتاج (القدرة الانتاجية) أو قد تقلل منه وبالرجوع إلى أرقام المثال السابق نجد ان حصة المنتجين بلغت 15000 د . ل ولنفرض ان عدد المنتجين (5) ولتوزيع هذه الحصة بينهم نتبع الخطوات التالية : —

حصة المنتج هى جزء من مجموع الحصص المجمعة الخاصة بالعنصر الانتاجى (المنتجون) يتناوله كل منتج

قبل اجراء قفل الحسابات المالية في نهاية السنة وعادة تكون هذه الحصة خلال كل شهر :

1 ــ تحدد مساهمة كل منتج من المنتجين أى تحدد العوامل التى تؤثر على الانتاجية والاختلاف النسبي من منتج لآخر مثل التعليم والخبرة والانضباطية . . .الخ

2 ــ تحديد مساهمة كل عامل من عوامل الانتاج (عناصر الانتاج) ويتم ذلك عن طريق المؤتمرات الانتاجية والمؤتمرات الشعبية أى عن طريق لجنة شعبية فنية :

(أ) نفترض إن منشأة بها س من المنتجين حيث س = 5 منتجين .

(ب) بافتراض إن العوامل التى تؤثر في الانتاج والفوارق المختلفة الانتاجية هى الخبرة والمؤهل العلمى والانضباطية

(ج) يتم تحديد مساهمة هذه العوامل المذكورة في الانتاج

كما وضحنا شرحه في النقطة السابقة ، ولنفرض انه تم الاتفاق على ان المساهمة كانت كما يلى : —

المؤهل العلمى بنسبة	30٪
الانضباطية في العمل	40٪
الخبرة	30٪

(د) نفرض إن حصة المنتجين تساوى 15,000 د . ل

(هـ) تقسم قيمة الانتاج أو الانتاج ذاته إذا كانت هناك سبل تبادل (سلع بسلع) حسب نسبة مساهمة كل منتج طبقاً لمدى الامكانية ولنفرض إنها تساوى 3,000 د. ل. شهرياً حيث يكون كالتالى :—

المؤهل التعليمى ساهم بمقدار $30 \times \frac{3000}{100} = 900$ د . ل. والانضباطية قد ساهمت بمقدار $40 \times \frac{3000}{100} = 1200$ ونسبة مساهمة الخبرة $= 30 \times \frac{3000}{100} = 900$ د . ل

ولتقسيم العائد بين المنتجين نطبق الآتي :

ويمكن ايجاد القيمة لجميع المعاملات بالطريقة التالية : —

التعليم — نفرض ان هناك 5 منتجين بالمنشأة حيث

المنتج	رقم	(1)	7	سنوات	دراسة
»	»	(2)	6	»	»
»	»	(3)	10	»	»
»	»	(4)	»	»	»
»	»	(5)	10	»	»

ثم توزع قيمة الانتاج التى ساهم بها التعليم بين المنتجين حسب معامل كل منهم كالتالى : —

حصة المنتج من التعليم (رقم١) وهكذا تحسب حصص بقية المنتجين .

ثم تطبق نفس الطريقة بالنسبة لبقية العوامل ثم تحسب حصة المنتجين بالكيفية الموضحة بالمثال السابق .

لقد وضعنا هذا المثال لما له من ميزات أى انه عند تطبيقه نلاحظ الآتي :

1 — وضع أسس جديدة لتوزيع الانتاج بين المنتجين يكون الحافز الأساسى للانتاج لأنه كلما زاد الانتاج زاد دخل المنتجين :

2 — توزيع الانتاج حسب جهد كل منتج بطريقة عادلة

3 — تجميع الكفاءة الانتاجية والانضباطية وغيره .

4 — تساعد مسألة الانتاج الاشتراكى على استقرار المنتجين وتطور الانتاج باستمرار .

هنا نضع ثمانية نقاط عملية توضح وباستمرار الطرق الصحيحة لمعالجة قضية توزيع الانتاج وهذه النقاط هى :

أولا : ان الذى ينتج له الحق ان يستهلك انتاجه حسب القاعدة السليمة وهى (الذى ينتج هو الذى يستهلك)

ثانياً : ان تحويل العمال إلى منتجين (شركاء في الانتاج) يعنى معالجة مسألة الملكية على أساس جديد ،

فالملكية الرأسمالية تعطى لصاحب المشروع حق استغلال العمال من أجل تحقيق الأرباح ، اما في المؤسسة الاشتراكية فيختفى العمل من أجل تحقيق الأرباح « ان النشاط الاقتصادى في المجتمع الاشتراكى الجديد هو . نشاط انتاجى من أجل اشباع الحاجات المادية وليس نشاطاً غير انتاجى أو نشاط يبحث عن الربح » . .

ثالثاً : ان الانتاج يقسم على العناصر التى تضافرت من أجل تحقيقه وهى المنتج ومواد الانتاج والآلات وحيث ان هذه العوامل متساوية الضرورة في عملية الانتاج وبدونها هى الثلاثة لا يحصل انتاج فان (القاعدة الطبيعية) تحتم تساوى حصص هذه العوامل الثلاثة في الانتاج .

رابعاً : ان حصة المنتجين من حصيلة العملية الانتاجية أى من الانتاج هى حاصل قسمة مجموع الانتاج على عوامله وبالتالى تعود للمنتجين حصتهم من

الانتاج وتقود حصة مواد الانتاج والآلات لصالح المجتمع كله بجميع أفراده ومن حق المجتمع أن ينفقها بالطريقة التى تناسبه وفقاً لقرارات مؤتمراته الشعبية .

خامساً: انه في نفس الوقت الذى يكون فيه الحل النهائي هو الغاء الأجرة وتحرير الإنسان من عبوديتها والعودة إلى (القواعد الطبيعية) يكون الحل النهائي من جهة أخرى هو الغاء الربح ويتحقق ذلك إذا تحقق الاشباع المادى لحاجات المجتمع وأفراده وهو ما فطنت له النظرية العالمية الثالثة على خلاف النظريات الأخرى .

سادساً: ان الانتاج يباع (بسعر التكلفة وذلك مالم تنعدم الحاجة للنقود) عندما يتحول المجتمع إلى مجتمع انتاجى بالكامل ، أى عندما يبلغ درجة اشباع الحاجات المادية لأفراد المجتمع ويعنى البيع بسعر التكلفة عدم محاولة رفع أسعار المنتجات

لأسباب لا ترجع إلى تكلفة الانتاج الحقيقية كما يحدث في حالة وجود قاعدة الاستغلال وهى (تحقيق أقصى قدر من الأرباح) .

سابعاً : ان يكون سعر (الانتاج) محسوباً بطريقة تسمح باستمرار العملية الانتاجية حيث يتم حساب تعويض الآلات والمواد وغير ذلك من النفقات التى يتطلبها باستمرار المصنع في الانتاج بحيث لا يتوقف .

ثامناً : أن يكون للمنتجين حق ادارة المصنع (**شعبياً**) وتقسيم العمل فيما بينهم لغرض تحقيق الانتاج وهذا الأمر يتطلب انسجام نظام (الادارة الشعبية) في المصنع مع جوهر (الادارة الشعبية) في المجتمع ككل وهو أمر تتحقق عن طريقه الديمقراطية (سلطة الشعب) ، حيث ينتهى التعريف البالى للديمقراطية الذى يقول : (الديمقراطية هى رقابة الشعب على الحكومة) ليحل محله التعريف

الصحيح وهو (الديمقراطية هى رقابة الشعب على نفسه).

ونلاحظ من خلال هذا التحليل الذى استندنا إليه سابقاً أننا استطعنا ان نتبين، بطريقة علمية كيف ان الحل الاشتراكى (شركاء لا أجراء) الذى يعالج (مشكلة العمل) هو الحل النهائي، وذلك لأننا اكتشفنا مدى انسجامه مع (القواعد الطبيعية) كما ان تتبعنا لتحليل هذا الحل أوصلنا إلى توضيح انسجام هذا الحل مع التعريف الصحيح للديمقراطية وذلك بالاعتماد على منهج النظرية العالمية الثالثة في التحليل الذى يعتمد على (القواعد الطبيعية) «ان القواعد الطبيعية هى المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الانسانية» ان البحث في طبيعة العلاقة الانسانية وجوهرها والحكم عليها بمعطياتها (على ضوء القواعد الطبيعية) هو بحث أعمق وأقوى من البحث في صراع الطبقات وفي تفسير التاريخ على ضوء نظرية المراحل.

ان في وسع القارىء أن يحاول استخدام هذا المنهج في تحليل (العلاقات الانسانية) وهو منهج يساعدنا إذا احسنا تطبيقه على كشف العلاقات الظالمة وتدميرها وتحرير الانسان منها (وفقاً لجدلية الصراع الثورى) ان نظريتنا هى نظرية تحرير الانسان من سيطرة الصفوة واعطاء الجميع حقوقهم الشرعية ، أى الحقوق التى يجب وطبيعيا ان يتناولها نتيجة لانتاجهم سواء كان هذا الانتاج عقلى أو فكرى . . الخ ويكون بالتالى قد تكون وجها جديد للحياة الانسانية بعيدة عن مظالم الرأسمالية وا شتراكية الدولة .

الخلاصة :

إن القاعدة التى تقترحها النظرية العالمية الثالثة الجانب الاقتصادى للانتاج وتوزيعه قاعدة سهلة التطبيق فهى تحقق تناسقاً تاماً بين أدوات الانتاج وتوزيعه بحيث يكفل وجود طرق عادلة للغاية للانتاج وتوزيعه .

إن القاعدة الطبيعية والسليمة التى تقول (ان الذى ينتج هو الذى يستهلك) يمكن أن تتحقق عن طريق التطبيق العملى لهذه القاعدة الأساليب العادلة لتوزيع الانتاج وهو أمر يأتي تحقيقه كنتيجة للنظام الاقتصادى الجديد الذى يجسد في في الجملة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً معالم الحضارة الانسانية الجديدة التى تولدت معالمها كخلاصة لزيف التطبيقات الاقتصادية الاستغلالية والصراعات المدمرة على السلطة .

نحن نسعى بكل جد إلى وجود كتابات عملية توضح التطبيق العملى للنظرية الشمولية الجماهيرية وخاصة فيما يخص الجانب الاقتصادى ليتجسد بالتالى المجتمع الجماهيرى الخالى من الأمراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية

شعبة المنهج والتعميمات

سلسلة تعميمات حركة اللجان الثورية

شعبة المنهج و التعميمات

مكتب الاتصال باللجان الثورية

طرابلس الجماهيرية

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

حسن أبو يوسف اللويثي

حسن أبو يوسف اللويثي